تقرير الرقابة المالية على بلدية الجم

(تصرّف سنة 2017)

تقديم البلدية

أحدثت بلدية الجم بمقتضى الأمر المؤرخ في 29 مارس 1922. وتبلغ مساحتها 167,3 كم مربع كما يبلغ عدد سكانها 33.866 ساكنا حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014[1]. ويبلغ عدد المؤسّسات حسب السجل الوطني للمؤسسات مجموع 3.496 مؤسسة بعنوان سنة 2017.

وتبعا لصدور الأمر الحكومي عدد 704 لسنة 2015 المؤرخ في 3 جويلية 2015 والمتعلّق بحل مجلس بلدية الجم من ولاية المهدية وتعيين نيابة خصوصية بها، أدارت شؤون بلدية الجم خلال سنة 2017 نيابة خصوصية ترأسها معتمد الجم وضمّت 5 أعضاء.

وبلغ معدّل الموارد السنويّة للبلديّة خلال الفترة 2015 -2017 مجموع 3.082 أ.د وبلغ معدل النفقات السنوية خلال نفس الفترة مجموع 2.449 أ.د. وتشغّل بلدية الجم 94 عونا في موفّى سنة 2017 صرفت لهم أجور بقيمة 1.375 أ.د.

طبيعة المهمة

عملا بإذن المهمة عدد 552 بتاريخ 30 أكتوبر 2018، وفي إطار تنفيذ الاتفاقيّة المبرمة بين الجمهوريّة التونسيّة والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل برنامج التنمية الحضريّة والحوكمة المحليّة تولت الدائرة النظر في الوضعيّة الماليّة للبلديّة بعنوان سنة 2017 للتأكّد من إحكام إعداد الحساب المالي ومن صحّة ومصداقيّة البيانات المضمّنة به. كما أولت الدّائرة اهتمامها لمجهود البلديّة من أجل تعبئة الموارد المتاحة لها وتأدية نفقاتها في كنف الشرعيّة.

وشملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي ومستندات الصرف المودعة لدى كتابة الدائرة واستغلال المعطيات الواردة بالاستبيان الموجه للبلدية وتلك المستخرجة من منظومة "أدب بلديات" علاوة على الزيارات الميدانية المنجزة لدى مصالح البلدية والمركز المحاسبي الخاص بها. وارتكزت أعمال الرّقابة على الفترة 2015-2017 باعتبار أنّ عمليّة الرّقابة الماليّة على البلديات في إطار الاتفاقيّة المذكورة أعلاه انطلقت بعنوان السنة 2015.

[1] وذلك إثر توسّع البلديّة نتيجة التقسيم الترابي الجديد للبلديات المعد من قبل الوزارة المكلفة بالشؤون المحلية طبقا للأمر الحكومي عدد 602 في 26 ماي 2016 المتعلّق بتحوير الحدود الترابيّة لبعض البلديات.

إجراءات إعداد الميزانية وختم الحسابات

خلافا لأحكام الفصل 13 من القانون عدد 35 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بالقانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة والذي يقضي بعرض مشروع ميزانيّة الجماعة المحليّة على أنظار المجلس البلدي للاقتراع وجوبا خلال الدورة العاديّة الثالثة، تم عرض مشروع ميزانية البلدية على مداولة المجلس في دورته العاديّة الرّابعة لسنة 2016 المنعقدة بتاريخ 25 نوفمبر 2016.

وعملا بمقتضيات الفصول 16 و33 و34 من القانون سالف الذكر تمّت المصادقة على ميزانية البلدية من قبل والي المهديّة بتاريخ 09 جانفي 2017 كما تمّ عرض الحساب المالي لسنة 2017 على النيابة الخصوصية لبلدية الجمّ في دورتها الاستثنائيّة المنعقدة بتاريخ 15 ماي 2018 قبل أن يتمّ عرض القرار المتعلق بغلق ميزانية البلدية على سلطة الإشراف التي صادقت عليه بتاريخ 13 جوان 2018.

وتم تقديم الحساب المالي لبلدية الجمّ لدائرة المحاسبات بتاريخ 19 جويلية 2018.

خلاصة أعمال المراجعة

فيما عدا المبالغ المتعلقة ببقايا الاستخلاص التي تعذّر تحديدها بدقّة ومع اعتبار ما انتهت إليه أعمال التدقيق المستندية والميدانية من ملاحظات فإنه يمكن التأكيد بدرجة معقولة وحسب المبادئ التي تقوم عليها أنظمة المحاسبة العمومية وميزانية الجماعات المحلية من أن حسابات بلدية الجمّ لا تشوبها أخطاء جوهرية من شأنها التأثير على صدق النتيجة المحاسبية وعلى صحة العمليات المحاسبية المنجزة قبضا وصرفا بعنوان ميزانية سنة 2017.

ملخص الحساب المالي لسنة 2017 (بالدينار)

	السنة	2015	2016	2017	معدل التطور السنوي
مقابيض		**2 653 934**	**3 041 067**	**3 549 832**	**16%**
العنوان الأول		**1 969 804**	**2 353 280**	**2 526 407**	**13%**
1	**المداخيل الجبائية الإعتيادية**	**1 338 294**	**1 525 548**	**1 616 762**	**10%**
1	المعاليم على العقارات والأنشطة	683 833	722 592	785 778	7%
2	مداخيل إشغال واستلزام الملك العمومي البلدي	463 029	530 692	598 455	14%
3	معاليم الرخص وإسداء خدمات	191 432	272 264	230 269	10%
4	المداخيل الجبائية الاعتيادية الاخرى	0	0	2 260	
2	**المداخيل غير الجبائية الاعتيادية**	**631 510**	**827 732**	**909 645**	**20%**
5	مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية	118 637	186 284	129 970	5%
6	المداخيل المالية الاعتيادية	512 873	641 448	779 675	23%
العنوان الثاني		**684 130**	**687 787**	**1 023 425**	**22%**
3	**الموارد الذاتية المخصصة للتنمية**	**660 388**	**667 724**	**1 003 363**	**23%**
7	منح التجهيز	394 678	480 404	819 007	44%
8	مدخرات وموارد مختلفة	265 709	187 320	184 356	-17%
4	**موارد الاقتراض**	**23 742**	**20 063**	**20 063**	**-8%**
9	موارد الاقتراض الداخلي	23 742	20 063	20 063	-8%
مصاريف		**2 150 432**	**2 390 062**	**2 805 724**	**14%**
العنوان الأول		**1 717 795**	**2 196 852**	**2 414 913**	**19%**
1	**نفقات التصرف**	**1 694 541**	**2 089 230**	**2 414 913**	**19%**
1	التأجير العمومي	1 127 557	1 324 245	1 375 747	10%
2	وسائل المصالح	488 236	609 404	808 118	29%
3	التدخل العمومي	78 747	155 581	231 048	71%
4	نفقات التصرف الطارئة وغير الموزعة	0	0	0	
2	**فوائد الدين المحلي**	**23 254**	**107 622**	**0**	**-100%**
5	فوائد الدين المحلي	23 254	107 622	0	-100%
العنوان الثاني		**432 637**	**193 210**	**390 810**	**-5%**
3	**نفقات التنمية**	**247 637**	**193 210**	**390 810**	**26%**
6	الإستثمارات المباشرة	247 637	193 210	390 810	26%
4	**تسديد أصل الدين**	**185 000**	**0**	**0**	**-100%**
10	تسديدأصل الدين	185 000	0	0	-100%
الفائض		**503 502**	**651 005**	**744 108**	**22%**

تحليل موارد بلدية الجمّ ونفقاتها

النتائج العامة لتنفيذ الميزانية لسنة 2017

أسفر تنفيذ ميزانية بلدية الجمّ بعنوان تصرف سنة 2017 عن فائض جملي في المقابيض على المصاريف قدره 744 أ.د تم تحويله بنسبة 100 % إلى المال الإحتياطي.

ومن أهمّ ما تبرزه النتائج العامّة أنّ الفوائض الجمليّة للمقابيض على المصاريف سجلت خلال سنة 2017 ارتفاعا بقيمة تساوي 241 أ.د مقارنة بسنة 2015 وبمعدّل تطور سنوي خلال الفترة 2015-2017 نسبته 22%.

وسجّلت فوائض المقابيض على المصاريف بالنسبة للعنوان الأوّل خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2015 تراجعا بقيمة 140 أ.د وبمعدّل تطوّر سنوي سلبي يساوي 33 % خلال الفترة نفسها.

وعرفت جملة موارد البلديّة بعنوان سنة 2017 مقارنة بسنة 2015 ارتفاعا بقيمة 896 أ.د وبنسبة نموّ معدّلها 16 % خلال الفترة 2015-2017، ويعود ذلك إلى الارتفاع الذي شهدته كلّ من موارد العنوان الأول وموارد العنوان الثاني، حيث سجّلت موارد العنوان الأوّل ارتفاعا خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2015 بقيمة بلغت 557 أ.د وبمعدّل تطوّر سنوي يساوي 13 % خلال الفترة 2015-2017، كما شهدت موارد العنوان الثاني سنة 2017 ارتفاعا بقيمة 329 أ.د مقارنة بسنة 2015 وبمعدّل تطور سنوي يساوي 22 % خلال الفترة نفسها.

أما نفقات الميزانيّة، فقد عرفت ارتفاعا بقيمة 655 أ.د خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2015 وبمعدّل تطوّر سنوي يساوي 14 % خلال الفترة 2015-2017. ويعود ذلك إلى التطوّر المزدوج الذي شهدته نفقات العنوان الأول ونفقات العنوان الثاني. ففي حين سجّلت نفقات العنوان الأوّل خلال هذه الفترة ارتفاعا بقيمة 697 أ.د وبمعدّل تطور سنوي يساوي 19 % تراجعت نفقات العنوان الثاني بقيمة بلغت 42 أ.د وبمعدّل تطوّر سنوي سلبي يساوي 5 %.

الموارد

بلغت جملة موارد بلدية الجم خلال سنة 2017 مجموع 3.550 أ.د وهي تتكون في حدود 71 % من الموارد الاعتيادية و29 % من موارد التنمية.

وبلغت الموارد الاعتياديّة للبلدية خلال سنة 2017 ما جملته 2.526 أ.د وهي تتكوّن من الموارد الجبائيّة الاعتياديّة في حدود 64 % ومن المداخيل غير الجبائية الاعتيادية في حدود 36 %.

وتطوّرت الموارد الجبائيّة الاعتياديّة لبلديّة الجم من 1.338 أ.د سنة 2015 إلى 1.617 أ.د سنة 2017 مسجّلة زيادة بقيمة 278 أ.د ومعدّل تطوّر سنوي خلال الفترة 2015-2017 يساوي 10 %. ونتجت هذه الزيادة عن نموّ معاليم الموجبات والرخص الإدارية والخدمات بقيمة تساوي 39 أ.د والمعاليم على العقارات والأنشطة بقيمة 102 أ.د ومداخيل إشغال الملك العمومي والاستلزام بقيمة تساوي 135 أ.د مقارنة بسنة 2015.

وتمثل المداخيل بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنيّة أهم مورد بالنسبة إلى البلدية حيث تم تحصيل 655 أ.د في سنة 2017 أي ما يمثّل 40 % من جملة المداخيل الجبائية الاعتيادية للبلدية. وتحُلّ في المراتب الموالية مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه (598 أ.د) ومداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم الرخص وإسداء الخدمات (230 أ.د) أي ما يمثّل تباعا 37 % و14 % من المداخيل الجبائية الاعتيادية.

وتتوزّع المداخيل غير الجبائيّة الاعتياديّة بين المداخيل الماليّة الاعتياديّة في حدود نسبة 86 % ومداخيل أملاك البلديّة الاعتياديّة في حدود نسبة 14 %.

تطوّرت المداخيل غير الجبائيّة الاعتياديّة من 632 أ.د سنة 2015 إلى 910 أ.د سنة 2017 مسجّلة ارتفاعا بقيمة 278 أ.د وبعدّل تطوّر سنوي خلال الفترة 2015-2017 يساوي 20 %. ونتج هذا الارتفاع أساسا عن ارتفاع المداخيل الماليّة الاعتياديّة بقيمة بلغت 267 أ.د وبعدّل تطوّر سنوي ناهز 23%. في حين ولئن شهدت مداخيل الأملاك البلديّة تطوّرا طفيفا سنة 2017 مقارنة بسنة 2015 بقيمة بلغت 11 أ.د أي بعدّل تطوّر سنوي يساوي 5 % فقد سجّلت هذه المداخيل تراجعا مقارنة بسنة 2016 بقيمة بلغت 56 أ.د ونسبة 43 %.

أمّا موارد التنمية للبلديّة فقد بلغت ما جملته 1.023 أ.د في سنة 2017 مسجّلة ارتفاعا بقيمة 339 أ.د وبنسبة تطوّر سنوي تساوي 22 % خلال الفترة 2015-2017. ويفسّر ذلك أساسا بارتفاع الموارد الذاتيّة المخصصة للتنمية (343 أ.د) أي بمعدّل تطوّر سنوي خلال نفس الفترة يساوي 23 %. وتمثّل منح التجهيز سنة 2017 نسبة 80 % من موارد العنوان الثاني. وقد شهدت هذه المنح تطوّرا خلال الفترة 2015-2017 بقيمة جملية تساوي 424 أ.د بمعدّل ارتفاع سنوي يساوي 44 %.

<u>النفقات</u>

بلغت نفقات العنوان الأول 2.415 أ.د سنة 2017 مسجّلة تطورا بقيمة 697 أ.د مقارنة بسنة 2015 وبنسبة تطوّر سنوي تساوي 19 % خلال الفترة 2015-2017. وتبلغ نفقات التأجير العمومي ووسائل المصالح سنة 2017 ما قيمته 2.184 أ.د أي ما يمثّل 90 % من مجموع نفقات العنوان الأول.

وشهدت نفقات التأجير العمومي تطورا بقيمة 248 أ.د مقارنة بسنة 2015 أي بمعدّل تطور سنوي يساوي 10 % خلال الفترة 2015-2017 كما عرفت كل من نفقات وسائل المصالح ونفقات التدخل العمومي نموا بقيمة 320 أ.د و152 أ.د تباعا مقارنة بسنة 2015 أي بمعدّل تطوّر سنوي يساوي على التوالي 29 % و 71 % خلال نفس الفترة.

أمّا نفقات العنوان الثاني فقد بلغت ما جملته 391 أ.د سنة 2017. وبالرّغم من تضاعفها مقارنة بسنة 2016 إلاّ أنّ ذلك لم يحجب نسبة التطوّر السلبيّة التي شهدتها هذه النفقات خلال الفترة 2015 -2017 والتي بلغت 5 %. ويُبرّر تضاعف نفقات العنوان الثاني سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 بتضاعف النفقات المباشرة في حين يُفسّر تراجعها مقارنة بسنة 2015 بعدم تسديد نفقات أصل الدين.

القدرات المالية

سجّل مؤشر الاستقلالية المالية (موارد العنوان الأوّل – المناب من المال المشترك / موارد العنوان الأوّل) ببلدية الجم نسبة 77 % خلال سنة 2017 مقابل نسبة 75 % تمّ تسجيلها خلال سنة 2015 علما وأنّ هذا المؤشّر بلغ على المستوى الوطني نسبة 70 %.

أمّا حجم الديون المتخلّدة والتي قامت البلديّة بخلاصها خلال السنة الماليّة 2017 فقد بلغ مجموع 11,944 أ.د تهمّ بنسبة 99 % خلاص متخلّدات تجاه الشركة الوطنيّة لاستغلال وتوزيع الماء لنفقات عُقدت في سنتي 2014 و 2015 بقيمة جمليّة بلغت 11,836 أ.د.

وقدّر الحجم الجملي لديون بلديّة الجم تجاه المؤسسات العموميّة المستوجبة الخلاص بعنوان سنة 2016 وما قبلها 1.000 أ. د تعهّدت الدولة بخلاص 70 % منها لتتكفّل البلديّة بالباقي أي ما يقارب 300 أ.د وذلك تطبيقا لمنشور وزير الشؤون المحليّة والبيئة عدد 4 المؤرّخ في 5 ديسمبر 2017 حول تطهير مديونية البلديات بعنوان سنة 2016 وما قبلها. وبلغ حجم الديون بعنوان سنة 2017 تجاه المؤسسات العموميّة 289 أ.د ليبلغ الحجم الجملي لديون البلديّة تجاه المؤسسات العموميّة في موفى سنة 2017 مجموع 589 أ.د تعهّدت البلديّة بتسويتها على امتداد سنوات 2018 و2019 بحساب 292 أ.د سنة 2018 و297 أ.د سنة 2019.

أمّا مؤشر هامش التصرف ببلدية الجم (مصاريف العنوان - نفقات التأجير / مصاريف العنوان الأوّل) فقد بلغ نسبة 43 % في سنة 2017 علما وأنّه سجّل خلال سنتي 2015 و2016 نسبة 49 % و 41 %.

ملاحظات حول تعبئة موارد البلدية و إنجاز نفقاتها

أولا:الرقابة على الموارد

1. تقدير الموارد

بلغت نسبة موارد العنوان الأول المحققة ببلدية الجم مقارنة بالتقديرات (بدون اعتماد التنقيحات) ما نسبته 88 %. وتراوحت بين 74 % بالنسبة إلى مداخيل الملك البلدي و102 % بالنسبة إلى المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة.

2. إعداد جداول التحصيل

يشكو إعداد جداول التحصيل عدّة نقائص تعلّقت خاصّة بعدم شموليتها فضلا عن التأخير في إعدادها.

شموليّة جداول التحصيل

استنادا إلى نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014، بلغ عدد المساكن بالمنطقة البلدية بالجم ما جملته 6.381 مسكنا مقابل 4.090 مسكنا مضمّنا بجدول تحصيل المعلوم الموظف على العقارات المبنية لسنة

2017. وبالتالي فإن 36 % من عدد المساكن المبنيّة بالمنطقة البلديّة لم يتمّ تضمينها بعد بجدول التحصيل (مقابل نسبة 37 % سنة 2015) وذلك في ظلّ النقص المتواصل المسجّل في أعوان الإحصاء في البلديّة الذي لم يواكب النمو العمراني لها.

تثقيل جداول التحصيل

لوحظ تأخير في تثقيل جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وجدول تحصيل المعلوم على الأراضي غير المبنية وذلك خلافا لمقتضيات الفصل الأول والفصل 30 من مجلة الجباية المحلية اللذان ينصّان على أنّ تلك المعاليم مستوجبة الدفع بداية من تاريخ غرة جانفي من كلّ سنة، حيث تم تثقيل الجداول المذكورة بتأخير تجاوز الشهرين.

3. استخلاص المعاليم

تبين ضعف نسب استخلاص الموارد الجبائية وذلك بالخصوص نتيجة عزوف المطالبين بالأداء عن الخلاص التلقائي للأداء البلدي وعدم حرص المحاسبين على استيفاء إجراءات التتبّع حيث يتمّ الاقتصار على المرحلة الرضائية دون إتمام إجراءات المرحلة الجبرية وبرّرت القابضة البلديّة ذلك بمحدوديّة الموارد البشريّة بالقباضة البلديّة.

توجيه الإعلامات

تنصّ الفقرة الأولى من الفصل 28 (خامسا) من مجلة المحاسبة العمومية على أن "يتولّى المحاسب العمومي المكلف بالاستخلاص حال تعهده بالدين تبليغ إعلام للمدين يتضمّن دعوته لخلاص جملة المبالغ المطلوبة منه.."، وقد تبيّن أنّه من جملة 7595 فصلا مثقلا بجدولي تحصيل المعلوم على العقارات المبنيّة والمعلوم على الأراضي غير المبنيّة لم يتم إعلام سوى 1753 من أصحابها بعنوان سنة 2017 (مقابل 1.687 إعلاما سنة 2015) أي بنسبة بلغت 23 %.

مواصلة إجراءات الاستخلاص

من جهة أخرى، وخلافا لما جاء بالفقرة الثانية من الفصل 28 (خامسا) من مجلة المحاسبة العمومية، والتي نصّت على أن "يتولى المحاسب العمومي تبليغ السند التنفيذي للمدين مع نهاية 30 يوما من تاريخ تبليغ الإعلام المذكور، تبيّن من خلال عيّنة شملت 50 إعلاما وحيدا بعنوان 50 فصلا مثقلا بجدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنيّة أنّ 39 من أصحابها لم تتولّ خلاص المعلوم ولم يقع تبليغ سند تنفيذي إلاّ في 24 حالة أي بنسبة لم تتجاوز 63 % وبعد آجال تجاوزت الشهرين من تاريخ الإعلام الوحيد.

نسب الاستخلاص

تطورت جملة التثقيلات ببلدية الجمّ (بعنوان المعاليم على العقارات المبنيّة والأراضي غير المبنيّة ومداخيل كراء عقارات معدة لنشاط تجاري) من 1.129 أ.د في سنة 2015 إلى 1.404 أ.د في سنة 2017 مسجلة نسبة تطور قدرها 12 % وتمثل التثقيلات بعنوان المعاليم على العقارات المبنية ومداخيل كراء عقارات معدة لنشاط تجاري نسبة 85 % من مجموع التثقيلات بعنوان سنة 2017 حيث بلغت 565 أ.د بالنسبة إلى المعلوم على العقارات المبنية و632 أ.د بالنسبة إلى مداخيل كراء معدة لنشاط تجاري.

وتطورت جملة المقابيض بعنوان المبالغ المثقلة من 175 أ.د في سنة 2015 إلى 216 أ.د في سنة 2017 مسجلة نسبة نمو قدرها 11 %. وتتمثل أهم المبالغ المستخلصة في المعلوم على العقارات المبنية ومداخيل كراء عقارات معدة لنشاط تجاري حيث مثلت على التوالي نسبة 30 % و59 %.

ورغم أهمية حجم المقابيض المستخلصة بعنوان مداخيل كراء عقارات معدة لنشاط تجاري مقارنة بجملة المقابيض (59 %) ومن نسق الاستخلاص الذي شهده استخلاص هذا المعلوم خلال الفترة 2015-2017 حيث بلغت نسبة التطور السنوي لاستخلاصه 8 % (من 108 أ.د سنة 2015 إلى 127 أ.د سنة 2017) شهد هذا المعلوم نسبة استخلاص لم تتجاوز 20 % نتيجة تواصل تراكم بقايا الاستخلاص التي شهدت معدل تطور سنوي قدره 16 % خلال نفس الفترة (من 474 أ.د إلى 632 أ.د).

ويبين الجدول التالي تفاصيل استخلاص المعاليم المثقلة ببلدية الجمّ بعنوان سنة 2017:

الفصل	المقابيض (أ.د)	مبالغ للاستخلاص(أ.د)	نسبة الاستخلاص (%)
المعلوم على العقارات المبنية	64,957	564,959	11
المعلوم على الاراضي غير المبنية	24,183	207,396	12
مداخيل كراء عقارات معدة لنشاط تجاري	127,242	632,132	20
المجموع	216,382	1.404,487	16

الخطايا بعنوان التأخير في دفع المعاليم على العقارات

ينصّ الفصل 19 من مجلة الجباية المحلية على أنّه "تستوجب المبالغ المثقلة لدى قباض المالية بعنوان المعلوم على العقارات المبنية خطية تساوي 0,75 % عن كل شهر تأخير أو جزء منه تحتسب ابتداء من غرة جانفي من السنة الموالية للسنة المستوجب بعنوانها المعلوم"، إلاّ أنّه تبيّن عدم الالتزام بتطبيق أحكام الفصل المذكور.

4. تحصيل واستخلاص المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية

استنادا إلى المعطيات الواردة بالسجل الوطني للمؤسسات المحدث بالأمر عدد 780 لسنة 1994 والمؤرخ في 4 أفريل 1994، فإنّ المنطقة البلدية بالجم تحتوي في سنة 2017 على نسيجا مؤسساتيا يضم 3496 مؤسسة.

وتوظف بلدية الجم سنويا الحدّ الأدنى من المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المستغلين لعقارات معدّة لهذه الأنشطة والذي يساوي وفقا للفقرة الثانية من الفصل 38 من مجلة الجباية المحلية، المعلوم على العقارات المبنية. وقد لوحظ أنّ البلدية لم تضمّن بجدول مراقبة تحصيل الحد الأدنى للمعلوم المذكور أعلاه كل المؤسسات الراجعة لها بالنظر والمدرجة بالسجل سالف الذكر، حيث اقتصر جدول مراقبة تحصيل المعلوم بعنوان سنة 2017 على 761 مؤسسة (مطالبة بدفع معلوم جملي قدره 43 أ.د سنويا) أي ما يمثّل 22 % من المؤسسات الواردة بالسجل الوطني المنشور من قبل المعهد الوطني للإحصاء. كما لم تقم البلديّة بأيّة عمليّة تحيين مقارنة بسنة 2015.

ورغم أهمية المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية من جملة المداخيل الجبائية الاعتيادية للبلدية، فقد تبيّن أنّ القباضات المالية، وباستثناء القباضة المالية بالبحيرة والقباضة المالية بالجم، لم توافِ قابض بلدية الجم بالقائمات التفصيلية الشهرية لعمليات تحويل المبالغ الراجعة للبلدية بعنوان هذا المعلوم. أما مصالح البلدية، فبالإضافة إلى عدم طلبها واستغلالها للقائمات الواردة على القباضة البلدية بالجم، فإنها لم تحرص على طلب هذه القائمات من القباضات الأخرى والتي تبين تفاصيل كل عملية تحويل ممّا حال دون إجراء المقارنة بين القيمة المضمّنة بجدول مراقبة تحصيل المعلوم والمبلغ المستخلص فعلا قصد الوقوف على الحالات التي تستوجب خلاص معلوم إضافي باعتبار المعلوم الأدنى المطلوب بما يُسهم في تحصيل موارد إضافية.

5. سقوط فصول بالتقادم

ينص الفصل 36 من مجلة المحاسبة العمومية على أنّه "يسقط حق تتبع استخلاص الديون العمومية بالتقادم بمضي 5 سنوات ابتداء من غرة جانفي للسنة الموالية للسنة التي أصبحت خلالها مستوجبة الدفع. وتبعا لما ورد بالفصل 40 من القانون عدد 7 لسنة 2011 المؤرخ في 30 ديسمبر 2011 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2012 والذي نص على تعليق آجال التقادم بالنسبة إلى الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى 31 ديسمبر 2012، فإنّ الديون الراجعة للبلدية والمتعلّقة بسنة 2010 وما قبلها تعتبر قد سقطت ما لم تقطع مدة التقادم بأعمال التتبع بداية من تبليغ السند التنفيذي وبكل الأعمال الصادرة عن المدين أو من ينوبه وفقا لما ورد بالفقرة الأولى من الفصل 36 مكرر من المجلة المذكورة.

واتضح في هذا الإطار، من خلال فحص قائمات بقايا الاستخلاص إلى غاية 31 ديسمبر 2017، أنّ القيمة الجملية للديون المتخلّدة بذمة مديني البلدية (دون اعتبار الديون المتعلقة بالمطالبين بالمعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية) قد بلغت في موفى سنة 2017 ما جملته 853 أ.د. وتبيّن في هذا الإطار بأنّ ديون جملية بما قيمته 334 أ.د (أي بنسبة 39 % من جملة الديون المتخلدة) مستوجبة منذ سنة 2010 وما قبلها ولم تشملها أعمال قاطعة للتقادم خلال الفترة من 31 ديسمبر 2010 إلى موفى سنة 2017 بما يعرّضها للسقوط بالتقادم.

وفي ما يتعلّق بالمعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية، فقد تبيّن أنّ قابض البلدية لم يتمكّن من حصر قائمات الفصول المعرّضة للسقوط بالتقادم. وبلغت جملة المبالغ الباقية للاستخلاص بعنوان هذين المعلومين في موفى سنة 2017 مجموع 683 أ.د.

6. مداخيل الأملاك البلديّة العقاريّة

تقضي الفصول من 22 إلى 26 من القانون عدد 37 لسنة 1977 المؤرّخ في 25 ماي 1977 والمتعلق بتنظيم العلاقة بين المسوّغين والمتسوّغين فيما يخصّ تجديد كراء العقارات والمحلات ذات الاستعمال التجاري أو الصناعي أو المستعملة في الحرف على إمكانية تعديل معينات الكراء وأن يكون مقابل قيمة كرائية عادلة.

وحيث لم تتول بلديّة الجم تعديل معينات الكراء لجميع محلاّتها التجاريّة منذ تواريخ تسويغها وهو ما جعل هذه المعينات زهيدة مقارنة بالوضع الاقتصادي للبلديّة من ذلك يذكر أنّ 69 عقد كراء أي ما يمثل 80 % من مجموع عقود كراء المحلات التجاريّة تعود تواريخ إبرامها إلى أكثر من 15 سنة من بينها 49 عقدا تتراوح معينات كرائها السنويّة بين 105 و600 دينار وهو ما أشارت إليه دائرة المحاسبات في تقريرها حول الرقابة الماليّة لحسابات بلديّة الجم بعنوان سنة 2016.

وفي هذا الإطار قرّرت بلديّة الجمّ في الدّورة العاديّة الرّابعة لمجلس نيابتها الخصوصيّة بتاريخ 29 نوفمبر 2017 الترفيع في معين الكراء بنسبة 50 % في خصوص المحلاّت التي يساوي أو يقلّ معين كرائها عن الألف دينار بداية من غرّة جانفي من سنة 2018.

كما تولى القابض البلدي طبقا لتوصيات الدّائرة بداية من السنة الماليّة 2017 تطبيق نسبة الزيادة السنويّة على معينات الكراء للفترة السابقة عوضا عن معين الكراء الأصلي.

7. التصرّف في الضمانات النهائيّة لعقود اللزمة

نصّت كراسات الشروط المنظمة لمختلف الأسواق المستلزمة ببلدية الجم (سوق الجملة للخضر والغلال والسوق الأسبوعي للدواب والسوق الأسبوعيّة والسوق اليوميّة والمسلخ البلدي وسوق القاصّة) على أن يبقى الضمان النهائي مخصصا لحسن تنفيذ اللزمة ولاستخلاص ما عسى أن يكون المستلزم مطالبا به من المبالغ بعنوان عقد اللزمة ولا يمكن استرجاعه إلا بعد انتهاء مدة اللزمة وبإذن من الجهة المانحة. إلا أن البلدية تعتبر قيمة الضمان النهائي خلاصا للمبلغ المستوجب عن الثلاثية الأخيرة من استغلال اللزمة الأمر الذي لا يسمح لها بجبر الضرر الذي يمكن أن يحصل لها من جراء هذا الاستغلال.

8. تنزيل موارد جبائيّة

واصل قابض البلديّة بعنوان سنة 2017 تحصيل الموارد المتأتية من المعلوم على الأراضي غير المبنيّة والمعلوم على العقارات المبنيّة غير المضمّنة بجدولي تحصيل المعلومين المذكورين بالاستناد إلى وثائق استخلاص وقتيّة صادرة عن البلديّة. وتبيّن أنّه يتمّ تنزيل هذه المبالغ بميزانيّة البلديّة ضمن المقابيض المنجزة عن طريق أذون نهائيّة دون

تثقيلها على سبيل التسوية لدى المحاسب عملا بمقتضيات الفصل 266 من مجلّة المحاسبة العموميّة. وانجرّ عن هذه الوضعيّة ضمّ المقابيض المنجزة لمبالغ لم يتم تثقيلها بما لا يبرز نسبة الاستخلاص الحقيقية.

9. الجمع بين مهام متنافرة وعدم التقيد بالإجراءات القانونيّة في مجال استصدار وثائق الاستخلاص الوقتيّة

لا يزال وكيل المقابيض يعدّ وصولات خلاص المعاليم المكلّف باستخلاصها وكذلك أذون الاستخلاص الوقتيّة في شأنها وهي مهام متنافرة من شأن الجمع بينها أن لا يضمن التأكّد من التطابق بين القيمة الفعليّة للوصولات والمبلغ الفعلي الواجب تضمينه بسند الاستخلاص الوقتي. وتفاديا للمخاطر التي قد تنجم عن هذا الجمع يتوجّب أن تتولى المصلحة المكلفة بتصفية المورد إعداد سند الاستخلاص الوقتي على ضوء المبالغ التي قامت بتصفيتها فعليا.

10. مسك حسابيّة خاصّة بمكاسب البلديّة

ينصّ الفصل 279 من مجلة المحاسبة العمومية على أن يتولى المحاسب مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية المنقولة وغير المنقولة وعند التعذر يتولى مراقبتها وجمعها بحساباته كما يقوم في موفى كل سنة مالية بجرد تلك المكاسب. وخلافا لما جاء بالفصل سالف الذكر فقد تبيّن أنّه لا يتم مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية كما لا يتمّ القيام بجرد سنوي لها.

<u>ثانيا: الرقابة على انجاز النفقات</u>

1. تقدير نفقات الميزانية

بلغت نسبة انجاز نفقات العنوان الأوّل ببلديّة الجم 91 % كما لم تشهد الاعتمادات الأصليّة المرسّمة مقارنة بالاعتمادات النهائيّة نسبة تغيّرات[2] ملحوظة لم تتجاوز نسبة 4 % حيث تراجعت من 2.667 أ.د إلى 2.567 أ.د. ويفسّر ذلك خاصّة بالتنقيحات بالنقصان في فوائد الدين المحليّ بقيمة 83 أ.د.

أما بالنسبة إلى نفقات العنوان الثاني فلم تتجاوز نسبة الانجاز 66 % مع تسجيل نسبة تغيّرات سلبيّة قدرها 8 % نتيجة الاستغناء الكلّي عن نفقات تسديد أصل الدّين بقيمة 158 أ.د.

وبلغت نسبة عدم استهلاك الاعتمادات المخصّصة لنفقات العنوان الثاني 74 %. ويبرّر ذلك بتعطّل تنفيذ عديد المشاريع يذكر منها خاصّة مشروع احداث قاعة ملاكمة المبرمج منذ سنة 2010 ورصدت له اعتمادات بقيمة 410,237 أ.د لم يُستهلك منها سوى 82 أ.د وهو متوقّف منذ سنة 2011 لوجود إشكال عقاري في انتظار أن يفصل فيه القضاء. كما سجّل مشروع إحداث مأوى سيّارات بكلفة جمليّة حدّدت ب612 أ.د المبرمج منذ سنة 2010

[2] نسبة التغيّرات: (الاعتمادات النهائية المرسمة- الإعتمادات الأصلية المرسمة)/الإعتمادات الأصلية المرسمة

تعطّلا في الانجاز نظرا إلى عدم قدرة البلديّة على الاقتراض نظرا إلى عدم تمكّنها من تسوية ديونها تجاه صندوق القروض.

2. تنفيذ البرنامج السنوي للاستثمار لسنة 2017

تمّ إعداد البرنامج السنوي للاستثمار لسنة 2017 بناء على الجلسات التشاركية مع المواطنين المنصوص عليها ضمن آليات برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية.

وتضمّن البرنامج ستّة مشاريع جديدة بخطّة تمويليّة بحساب 66,728 أ.د تمويل ذاتي و122 أ.د مساعدة غير موظفة و300 أ.د عن طريق صندوق حماية المناطق السياحيّة أُنجزت جميعها.

أمّا بخصوص المشاريع المتواصلة منذ السنوات الفارطة فقد تمثّلت أساسا في مشروع محطّة النقل البرّي ومشروع تهذيب حي رأس الشعبة بكلفة تقديريّة حُدّدت بـ1.412 أ.د. وقد عرف مشروع تهذيب حي رأس الشعبة المموّل بمساعدة موظّفة نسبة انجاز تساوي 100 % في حين لم يشهد مشروع محطّة النقل البرّي المبرمج بحساب 83 أ.د تمويل ذاتي و122 أ.د مساعدة غير موظفة نسبة انجاز تذكر وذلك نظرا إلى عدم تمكّنها من تسوية ديونها تجاه صندوق القروض.

3. عقد نفقات بعد 15 ديسمبر

ينص الفصل 90 من مجلّة المحاسبة العمومية على أنه "لايجوز عقد مصاريف عاديّة لسنة ماليّة مابعد 15 ديسمبر من نفس السنة إلا عند الضرورة الواجب إثباتها". وقد تبيّن من خلال تفحّص الوثائق المثبتة لنفقات البلدية إصدار طلبات تزود بعد 15 ديسمبر 2017 بمبلغ جملي 23,582 أ.د.

أهم التوصيات

- ✓ توصي الدّائرة بضرورة التقيّد بالقوانين وخاصّة أحكام مجلّة الجباية المحليّة ومجلّة المحاسبة العموميّة وبالتراتيب الجاري بها العمل وخاصّة المتعلّقة منها بمجال الماليّة العموميّة المحليّة.
- ✓ ضرورة تحيين البلديّة لجدولي تحصيل المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنيّة وذلك من خلال إعداد إحصاءات تكميلية لإضفاء الشمولية اللازمة على توظيفها بما يسمح بتحسين مواردها.
- ✓ العمل على تقليص آجال تثقيل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية وذلك بالتنسيق مع كلّ من القباضة البلديّة بالجم وأمانة المال الجهوية بالمهدية.
- ✓ تفعيل أعمال التتبع لتحسين نسب استخلاص المعاليم على العقارات المبنية والعقارات الغير المبنية.

- ✓ ضرورة تحيين جدول المراقبة بتضمينه المؤسسات الموجودة بالمنطقة البلدية وتحديد المبلغ الأدنى المطلوب منها وإجراء المراقبة بالاعتماد على جدول شامل للمؤسسات الخاضعة للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية.
- ✓ مزيد إحكام تقديرات الموارد والنفقات عند إعداد الميزانية البلدية.
- ✓ العمل على تطبيق الإجراءات المنظمة لاستلزام الأسواق البلدية.
- ✓ ضرورة التزام البلديّة بتعهّداتها تجاه المؤسسات العموميّة في خصوص استخلاص الديون واحترام الروزنامة التي ضبطتها بعنوان سنتي 2018 و2019 حتى تتمكّن من الاستفادة من تطهير الدولة لديونها.
- ✓ الالتزام بالقواعد والإجراءات والآجال التي تحكم عقد النفقات وتأديتها طبقا للصيغ القانونية الجاري بها العمل.

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية والبيئة
بلديـة الجم

الجم في..... 20 ديسمبر 2018

عـــــدد
2683

جـــدول الأوراق الموجهـــــة إلـــى السيـــد: رئيس الغرفة الجهوية للمحاسبـــات بسوســة

بيان محتويات الأوراق	ع/أ	الملاحظات
جدول يتعلق بالإجابة على الملاحظات المضمنة بتقرير الملاحظات الأولية في إطار انجاز رقابة مالية على حسابات بلدية الجم بعنوان تصرف 2017.		يحـال عليكـم تبعـا لإحالتكم عـدد 116/12/2018 بتاريخ 2018/12/17.

رئيس البلدية
عادل فرحات

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية والبيئة
بلدية الجم

كشف حول الإجابة على الملاحظات المضمنة بتقرير الملاحظات الأولية في إطار انجاز رقابة مالية على حسابات بلدية الجم بعنوان تصرف سنة 2017

ع/ر	الملاحظات الواردة بالتقرير الأولي	الإجابة على الملاحظات
01	مداخيل الأملاك البلدية العقارية : -عدم القيام بتعديل معينات الكراء لجميع المحلات التجارية منذ تاريخ تسويغها.	انطلقت بلدية الجم في القيام بإجراءات مراجعة معينات الكراء منذ بداية سنة 2017 تبعا لتقريري دائرة المحاسبات على حسابات البلدية لسبتي 2015 و2016 والتي جوبهت بممارسة ضغوطات كثيرة على النيابة الخصوصية والتي انتهت بالاكتفاء بإقرار زيادة بنسبة 50 % من معينات الكراء بالنسبة للعقود التي تساوي معاليم الكراء السنوي أو تقل عن 1000 د. وحيث تم بداية من سنة 2018 مراجعة عـ25ـدد عقد في انتظار إتمام إجراءات المراجعة لعـ02ـدد عقود أخرى وإتمام إجراءات التقاضي بالنسبة لعقد تسويغ المغازة العامة الذي تم الحكم فيه لفائدة البلدية ابتدائيا بمراجعة معين الكراء من 4000 د إلى 18000 د.
02	عقد البلدية مصاريف عادية لسنة مالية مابعد 15 ديسمبر 2017 بمبلغ جملي قدره 23.582,000 دون وجود ضرورة يمكن إثباتها مما يشكل مخالفة للفصل 90 من مجلة المحاسبة العمومية.	-اقتناء قطع غيار بكلفة 1200 د تعتبر نفقة ضرورية لضمان سير المرفق العام. -اقتناء الحليب لشهر أكتوبر لفائدة عملة البلدية اقتضته الضرورة للحفاظ على السلم الاجتماعية بالبلدية.

رئيس البلدية

عادل فرحات

القباضـــة البلديـــة بالجـــم

الجم في: 25-12-2018

من القابـــض البلـــــــدي بالجـــــم
إلى السيـد:
رئيس الغرفة الجهوية للمحاسبات بسوسة

الموضـــوع : الرقابة المالية على حسابات بلدية الجم.

المرجـــع : مراسلتكم بتاريخ 17 ديسمبر 2018.

تحية طيبة وبعد،

في إطار الرقابة المالية على حسابات بلدية الجم لسنة 2017، وجوابا على مراسلتكم المشار اليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بطلب مد الغرفة الجهوية للمحاسبة بسوسة بإجابات على الملاحظات المضمنة بالتقرير المصاحب وتدقيقا الجدول الخاص بالفصول المعرضة للسقوط بالتقادم ببلدية الجم بتاريخ 31-12-2017.

وبالرجوع الى أرشيف القباضة البلدية بالجم، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

نوع المداخيل	الديون المتخلدة والمعرضة للسقوط بالتقادم	الاجراء المتخذ لقطع السقوط بالتقادم
المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية	190005,450	تبليغ بطاقات إلزام خلال سنة 2008
مداخيل كراء عقارات معدة لنشاط تجاري	131248,330	تبليغ بطاقات إلزام خلال سنة 2008+ عقل بنكية
معلوم الاجازة الموظفة على محلات بيع المشروبات	979,748	لا شيء
معلوم على الزل	11412,858	لا شيء

القابض البلدي بالجم